المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

ورقة تحليلية
سبتمبر 2025

جذور النزاع المُسلّح
الراهن في اليمن

د. إسماعيل السُهيلي

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

مؤسسة بحثية، تهتم بدراسة الشأن اليمني، والمؤثرات الإقليمية والدولية عليه، من خلال قراءة الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف القادم، بهدف المشاركة الإيجابية في رسم مستقبل اليمن.

جذور النـــزاع المُسلّح الراهـــن في اليمـــن

ورقة تحليلية

الآراء الواردة في هذه المادة لا تعبر بالضرورة عن توجهات المركز.

سبتمبر / 2025

مقدمة

يشهد اليمن، منذ أكثر مِن عشر سنوات، نزاعًا مُسلحًا، وكثيرًا ما يجري تحليل هذا النزاع بتناول أسبابه وأحداثه المباشرة، بدءًا مِن عام ٢٠١٤م، وما تلا ذلك مِن تدخلات إقليمية عام ٢٠١٥م، بينما تكمن جذور النزاع وتمتد عميقًا في التاريخ السياسي والاجتماعي والديني لليمن؛ فالنزاع الراهن ليس منقطعًا عن الماضي، ولا هو وليد انقلاب ٢٠١٤م، بل هو امتداد لنزاعات تاريخية ارتبطت بالحكم الإمامي، الثيوقراطي، القائم على دعاوى الاصطفاء السلالي، ومزاعم التفوق العرقي، ومواجهة تطلعات اليمنيين لبناء دولة يمنية حديثة. وقد تعمقت جذور هذا النزاع مع سياسات تقويض ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م مِن الداخل، وتراكم إخفاقات بناء الدولة في الشمال والجنوب، إضافة إلى فشل إدارة مرحلة ما بعد الوحدة. كما أسهمت تداعيات الربيع العربي وما تلاها من أحداث، وما أعقبها مِن تحولات سياسية، في تفجير الأزمة مجددًا، وتعقيد مسارات بناء الدولة اليمنية

هذه الورقة تهدف إلى تتبع وتحليل جذور النزاع الراهن، والاسهام في فهم خلفياته العميقة.

صراع اليمنيين مع الأئمة الزيديين

ظلّت اليمن جزءًا مِن الدولة الإسلامية الموحدة، طيلة العهد النبوي والخلافة الراشدة، ثم في عهد الدولة الأموية، وشيئًا مِن الدولة العباسية. وكانت اليمن كلها على مذهب أهل السنة والجماعة، حتى أتى يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي[١]، الملقب بـ«الهادي»، فنشر المذهب الزيدي الشيعي في منطقة صعدة، شمالي اليمن، عام ٢٨٤هـ[٢]، بعد أن قدم إليها بدعوى الإصلاح وفض النزاعات القبلية، وحاز تأييد بعض القبائل، فنصب نفسه إمامًا، وبايعته بعض القبائل، وأسس له كيانًا سياسيًا منفصلًا عن الدولة العباسية

١. نسبة إلى جبل الرس الذي يقع جنوب غرب المدينة المنورة.

٢. ثورة اليمنيين الأولى ضد الإمامة منذ ١١ قرنا، د. عبدالمجيد الغيلي، موقع حكمة يمانية، في: ٢٠٢٣/٩/٢٧م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/0JABX

ارتكزت سُلطته على نظرية «الإمامة» التي قوامها أن الإمام المستحق للحكم بعد رسول الله -صلى الله عليه وسلم- هو علي بن أبي طالب -رضي الله عنه، ثم ولديه مِن بعده، الحسن والحُسين، ومن تناسل مِن ذريتهما[٣]. هذه النظرية السياسية الثيوقراطية المتطرّفة تقوم «على عنصرين أساسيين، **الأول:** حصر الحكم في ذرية الحسنين، على أنه استحقاق إلهي لهم مِن الله، لا يقوم على اختيار الناس أو رضاهم؛ **والثاني:** أفضلية هذه الذرية التي يزعمون أن الله اصطفاها وفضلها على العالمين»[٤].

وعلى صعيد الممارسة السياسية، وتطبيق النظرية، تبنّى «الهادي» سياسة تقوم على إثارة الخلافات والانقسامات بين القبائل اليمنية، واستثمارها، على قاعدة «فرق تسد»، حيث كان يُعمّق النزاع بين القبائل، ليُنهك الأطراف المتصارعة، ثم يتدخل كـ«مُصلِح» ليكسب ولاءها، ويفرض سُلطته عليها. وقد طُبّقت هذه السياسة في مناطق عدة شمالي اليمن، في: صعدة وعمران وصنعاء، حيث عمل على ضرب القبائل ببعضها، كما فعل مع قبائل بني طريف واليعفُريين وبني الحارث وغيرها، واستثمر كل صراع لتعزيز سُلطته

مثّلت النظرية السياسية الثيوقراطية للأئمة الزيديين أول جذور النزاع المُسلّح الراهن في اليمن، وظلت جذرًا دائمًا لنزاع اليمنيين التاريخي مع حكم الإمامة؛ وبحسب المؤرخ اليمني القاضي عبدالله بن عبدالوهاب المجاهد الشماحي فإن أغلب القوى القبلية اليمنية رفضت احتكار الأئمة الزيديين للحكم بناءً على نظرتهم الثيوقراطية، فقبائل وأسر كبيرة في اليمن مِن اليعفريين، وآل الدعام الأرحبيين، وآل الضحاك الحاشديين، وآل أبي الفتوح الخولانيين، وأمثالهم مِن أهل الاجتهاد، كانوا أضدادًا للزيدية. كما جعل هذا التحجّر كل القوى اليمنية الفاعلة ضد هذه النظرية العنصرية، كآل حاتم، وآل الغشم، والخطاب وآل زريع، والصليحيين واليامیین والهمدانيين[٥].

---

٣. مشروع الحوثيين في إحياء الإمامة وتغيير الهوية.. قراءة سياسية في خمس وثائق حوثية، عبدالله الأمين، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، في: ٢٠٢٤/٦/٢٤م، متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/jOgVrE4J

٤. ثورة اليمنيين الأولى ضد الإمامة منذ ١١ قرنا، د. عبدالمجيد الغيلي، مرجع سابق.

٥. اليمن الإنسان والحضارة، عبدالله بن عبدالوهاب المجاهد الشماحي، بيروت، منشورات المدينة، ط٣، ١٩٨٥، ص١٢٣،متوفر على الرابط التالي

https://2u.pw/VUQUa

وقد شهد التاريخ اليمني صراعًا طويلًا ودورات مِن الثورات والانتفاضات ضد الحكم الإمامي. وفي البدايات المبكرة لنضال اليمنيين ظهر لسان اليمن، الحسن بن أحمد الهمداني البكيلي الأرحبي الصنعاني، المتوفي سنة ٣٥٦هـ، مُوظفًا قدراته العلمية وصلاته الواسعة مع رجال وشيوخ القبائل وشيوخ العلم والأدباء والشعراء، فدخل في اشتباك ثقافي وفكري وعلمي وأدبي مع حاملي ومروجي نظرية الإمامة، وما تقوم عليه مِن دعاوى التفضيل العرقي ومزاعم الاصطفاء الإلهي. وكان الهمداني بمثابة وكالة الأنباء التي تهتم برصد أي تحركات شعبية ضد الإماميين، يُسجلّها ويذكر تفاصيلها، ثم يُعقب بمدح قادتها وتدبيج الأشعار فيهم، ويُشيد بمقاومتهم أو حروبهم[٦].

تاريخيًا لم يرضخ اليمنيون للهادي وذريته وواجهوه بحروب مستمرة، وضيقوا الخناق على نفوذه في صعدة، ومنعوه مِن التمدد -سوى في فترات محدودة جدًا-، وقاموا أوائل القرن الثالث الهجري بإخراج المقاتلين الطبرستانيين مِن اليمن، الذين قدموا مِن فارس للقتال مع «الهادي» ضد القبائل اليمنية[٧]. وتعاقبت الانتفاضات والثورات في مختلف أرجاء اليمن. وفي التاريخ الحديث تبرز ثورة أهالي الحجرية في محافظة تعز، أواخر القرن الحادي عشر الهجري، ضد الإمام أحمد بن الحسين، وامتدت شرارة الثورة إلى جبل صبر وخدير، حيث تمكّن الثوار مِن السيطرة على مناطق واسعة قبل أن يقمعهم الإمام بقوة، وفي الفترة نفسها، واجهت قبائل يافع حكم الإمام المؤيد الصغير، وتمكّنت مِن إلحاق هزيمة قاسية بجيشه، ما جعلها عصيّة على الغزو لفترة طويلة. وفي منتصف القرن الثالث عشر الهجري، قاد الفقيه سعيد الدنوي ثورة واسعة في محافظة إب، حررت مناطق كثيرة، لكن الخيانة الداخلية أدت إلى اعتقال قائدها وانهيارها

وخلال الحُقبة الثانية مِن الحكم العثماني لليمن، شهد اليمن هدوءًا نسبيًا حتى عام ١٩٠٤م، حين قاد يحيى بن محمد حميد الدين تمردًا مُسلحًا ضد الدولة العثمانية، وأعلن نفسه إمامًا عقب انسحابها بعيد الحرب العالمية الأولى، مؤسسًا المملكة المتوكلية، والتي حكمت شمال اليمن. وفي عهد الإمام يحيى لم تتوقف ثورات اليمنيين، إذ شهدت مناطق آل حميقان في محافظة البيضاء، بين ١٩٢٠م و١٩٢٤م، معارك كبيرة مع جيش الأئمة

٦. ثورة اليمنيين الأولى ضد الإمامة منذ ١١ قرنا، د. عبدالمجيد الغيلي، مرجع سابق.
٧. ثورة اليمنيين الأولى ضد الإمامة منذ ١١ قرنا، د. عبدالمجيد الغيلي، مرجع سابق.

أيضًا شهدت مناطق واسعة مِن محافظتي تعز وإب، عام ١٩٢٨م، محاولة للاستقلال عن سلطته، لكنها كُشفت مبكرًا، وقُمعت بعُنف. وفي تهامة، خاضت قبائل الزرانيق ثورة مُسلّحة، بين عامي ١٩٢٥م و١٩٢٨م، واستمرت ثلاث سنوات قبل أن تنتهي بفعل التفوق العسكري للإمام، وخيانة بعض حلفاء الزرانيق[٨].

في عام ١٩٤٨م، فجرت الحركة الوطنية ثورة دستورية ضد الإمام يحيى حميد الدين، لكنها أُجهِضت مِن قِبلِ ولي العهد «أحمد»، حيث تآزرت عوامل داخلية وخارجية ضد الثورة ما أدى إلى فشلها بعد ٢٦ يومًا مِن قيامها؛ وقد كان لإعلان الإمام للقبائل المؤيدة له بأن صنعاء مباحة لهم دور مركزي في إفشال الثورة، حيث تعرضت المدينة والمدنيين المسالمين لأبشع عمليات الاستباحة والنهب والسطو المُسلّح

وفي عام ١٩٥٥م، حاول المقدّم أحمد بن يحيى الثلايا، قائد الجيش، الإطاحة بالإمام أحمد، مستغلا الخلافات داخل أسرة الإمام، غير أن المحاولة فشلت وانتهت بإعدامه. كما قام ضباط الجيش بمحاولة لاغتيال الإمام أحمد في الحديدة عام ١٩٦١م، لكنها باءت بالفشل. وقد شكلت هذه المحاولة آخر مخاضات الغضب الشعبي اليمني التي مهدت مباشرة لاندلاع ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، التي نجحت في القضاء على الحكم الإمامي وإقامة نظام جمهوري[٩].

---

٨. لمزيد من التفصيل راجع: أهم الثورات ضد الأئمة في تاريخ اليمن، الإصلاح نت، في: ٢٠١٧/٩/٢٩م، متوفر على الرابط التالي:
https://2u.pw/jHldb؛ وحروب يحيى حميد الدين ضد اليمنيين، بلال الطيب، الموقع الرسمي للقوات المشتركة في الساحل الغربي، في: ٢٠٢٤/٢/٢٢م، متوفر على الرابط: https://2u.pw/aJ0eT.

٩. ثورة (٤٨) الدستورية.. حكاية ملحمة زلزلت الإمامة ومهدت الطريق للجمهورية في اليمن، فؤاد مسعد، ٢٦ سبتمبر نت، في: ٢٠٢٢/٢/١٧م، متوفر على الرابط التالي
https://2u.pw/eEIkN

تقويض ثورة ٢٦ سبتمبر مِن الداخل:

رغم أن ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م تمكنت مِن السيطرة على العاصمة صنعاء والمدن الرئيسة، إلا أن الأمر لم يستتب للجمهورية الوليدة، التي جعلت على رأس أهدافها التحرر مِن الاستبداد والاحتلال الأجنبي، وإقامة نظام جمهوري عادل يُنهي الامتيازات الطبقية، فقد تمكن الإمام الجديد محمد «البدر»، والذي تسلّم السُلطة لأسبوع واحد فقط عقب موت أبيه الإمام أحمد حميد الدين، مِن الفرار مِن قبضة الثوار، وقاد حربًا استمرت ثمان سنوات (١٩٦٢م- ١٩٧٠م)، مدعومة بتدخل إقليمي ودولي؛ إذ دعمت السعودية وبريطانيا والأردن، وغيرهم مِن الدول، قوات البدر. وفي المقابل أرسل الرئيس المصري، جمال عبدالناصر، قوات كبيرة مِن الجيش المصري لمساندة الثوار الجمهوريين. وأصبح النزاع في اليمن نزاعًا إقليميا

بحلول عام ١٩٧٠م توقفت الحرب، وانتهت بتسوية سياسية، تقاسم بموجبها الجمهوريون وفلول الملكية السلطة، مقابل الاعتراف بالجمهورية الوليدة كنظام حكم في اليمن

ساهم انتهاء حكم الإمامة في إعادة ترتيب هرمية السلطة في المجتمع اليمني، وهو ما أدى إلى فقدان الطبقة السياسية الحاكمة مِن الأسر الهاشمية، ومن يرتبط بها مِن أسر وفئات اجتماعية، لامتيازات السلطة والتحكم بالثروة والمكانة الدينية والاجتماعية المرموقة. وقد ولد هذا الفقد على مدى عقود مِن الزمن شعورًا بالاستياء والحنق مِن الجمهورية، والمشاركة الشعبية، ومِن دخول قطاعات كبيرة مِن الشعب اليمني ضمن دائرة السلطة والنفوذ والثروة.

وزاد مِن الحنين للماضي بعض الممارسات السلبية لبعض القادة العسكريين الجمهوريين ضد أفراد هاشمين غير معادين وآخرين مناصرين للثورة، وصلت حد القتل، فألقت بظلال مِن المرارة والغضب الكامن في نفوس كثير مِن الأسر الهاشمية ومؤيديها مِن أنصار مشروع الإمامة، فبدأت هذه القوى تؤطر نفسها في تنظيم سري يتربص بالنظام الجمهوري، ويتطلع لاستعادة حكم الإمامة

عمل التنظيم السّري الهاشمي على تقويض ثورة ٢٦ سبتمبر مِن الداخل، خلال فترة ما بعد ١٩٧٠م، وحتى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية والسماح دستوريا بالتعددية السياسية والحزبية عام ١٩٩٠، حيث ظهر «منتدى الشباب المؤمن»، بشكل رسمي كتنظيم ثقافي وفكري ذي خلفيه شيعية زيدية في بعض مناطق محافظة صعدة [١٠]. ورغم أن «المنتدى» أعلن عن كونه منتدى ثقافيًا إلا أن قضيته المركزية كانت سياسية بامتياز، خاصة بعد سيطرة حسين بدر الدين الحوثي على «المنتدى» وازاحة أمينه العام الأستاذ محمد سالم عزان، إذ حمل حسين الحوثي على عاتقه مشروع تقويض ثورة ٢٦ سبتمبر والنظام الجمهوري، واستعادة حكم الإمامة التي رأى أنها حق ديني وسياسي خالص لـ«آل البيت»، جرى اغتصابه مِن علي بن أبي طالب بعد وفاة النبي، وتعيين أبي بكر الصديق في سقيفة بني ساعدة خليفة للمسلمين[١١].

تحت تأثير هذه الحالة الوجدانية المأزومة، والتصوّر العقدي المتطرّف، قاد حسين الحوثي حركة تمرّد مُسلّح، تحولت لست جولات مِن الحروب ضد الجيش اليمني، بهدف القضاء على النظام الجمهوري، وأعلن حينها الرئيس الأسبق، علي عبد الله صالح، أن هناك انقلابًا كاملًا على النظام الجمهوري تقوده جماعة الحوثي، وحزبي «الحق» و«اتحاد القوى الشعبية»، ذوي الخلفية السلالية[١٢].

هذه الحروب دشنت مرحلة جديدة مِن العنف المسلح في البلاد، وكان للجمهورية الإيرانية دور كبير في تأجيج النزاع بدعمها جماعة الحوثي بالسلاح والتدريب والخبرات العسكرية. وقد شكلت الحروب الست الجذر المباشر للنزاع المسلح الراهن. اندلعت الحرب الأولى في ١٨ يونيو ٢٠٠٤م، إثر اشتباكات محدودة في صعدة مع الحوثيين، أسفرت عن مقتل ثلاثة جنود، أعقبها صدور أمر بإلقاء القبض على حسين الحوثي، ما أدى إلى قتال واسع النطاق انتهى في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٤ بمقتله وعدد مِن أنصاره في جبال مران بصعدة.

---

١٠. الجزيرة نت، برنامج لقاء اليوم، محمد يحيى عزان.. تنظيم الشباب المؤمن باليمن، ٢٠٠٧/٤/١٠، متوفر على الرابط:
https://2u.pw/2lQAN
وانظر: جذور التيار الحوثي في اليمن في كتاب «الحوثيون في اليمن سلاح الطائفة وولاءات السياسة»، موسى النمراني، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي- الإمارات العربية المتحدة، ط١/٢٠١٠: ص١٦.

١١. ملزمة «ذكرى استشهاد الإمام علي»، حسين بدر الدين الحوثي: ص١.

١٢. في حصاد وكالة الأنباء اليمنية سبأ لعام ٢٠٠٥م.. نشاط رئيس الجمهورية خلال عام، المركز الوطني للمعلومات- رئاسة الجمهورية اليمنية، في: ٢٠٠٥/١٢/٢٦م، متوفر على الرابط التالي
https://2u.pw/kywPK

وفي مارس ٢٠٠٥م، انفجرت الحرب الثانية نتيجة تبادل الاتهامات بين الحكومة مِن جهة، وبدر الدين الحوثي وعبدالله الرزامي مِن جهة أخرى، واستمرت حتى مايو ٢٠٠٥م، قبل أن تُعلِن الحكومة تحقيق النصر، إلا أن جذوة الصراع بقيت مشتعلة، لتندلع الحرب الثالثة بين أواخر ٢٠٠٥م ومطلع ٢٠٠٦م، والتي تميزت بانخراط القبائل الموالية للطرفين في النزاع، وبروز عبدالملك ويحيى الحوثي قادة ميدانيين للجماعة، قبل أن يوقف الرئيس علي عبدالله صالح العمليات مع اقتراب الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٦م. في فبراير ٢٠٠٧م، بدأت الحرب الرابعة التي اتسع نطاقها إلى مديريات خارج صعدة، قبل أن تتدخل الوساطة القطرية لتوقف القتال في ١٦ يونيو ٢٠٠٧م، وصولًا إلى توقيع «اتفاق الدوحة» في ٢ فبراير ٢٠٠٨م، لكن الاتفاق لم يصمد طويلًا، إذ اندلعت الحرب الخامسة بين مارس ويوليو ٢٠٠٨م، بعد أن اتهمت الحكومة الحوثيين بخرق الاتفاق وتنفيذ هجمات واسعة وصلت إلى منطقة بني حشيش شمالي العاصمة صنعاء، وانتهت الحرب بوقف أحادي لإطلاق النار، أعلنه الرئيس «صالح»، في ١٧ يوليو ٢٠٠٨م. أما الحرب السادسة، وهي الأوسع والأكثر شدة، فقد بدأت في أغسطس ٢٠٠٩م، واستمرت حتى فبراير ٢٠١٠م، على خلفية اتهام الحوثيين باختطاف مدنيين أجانب؛ وقد وضعت الحكومة ست شروط لوقف القتال، مِنها الانسحاب مِن المديريات التي يسيطرون عليها، وتسليم الأسلحة والمعدات، والكشف عن مصير المختطفين[١٣].

ورغم الإعلان رسميا عن إيقاف الحرب في فبراير ٢٠١٠م، إلا أن العمليات العسكرية استمرت واتسعت رقعتها، ومثلت حلقة أساسية ومركزية في سياسة تقويض ثورة ٢٦ سبتمبر، وتركت آثارًا عميقة في الجيش اليمني نتيجة للطريقة السيئة التي أدارت بها القيادة السياسية الحرب، وكذلك الأجندة الانتقامية مِن ثورة ٢٦ سبتمبر التي جعلت الهدف الثاني مِن أهدافها بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها، وهو ما سيعكسه تفاخر عضو المكتب السياسي للجماعة، محمد البخيتي، في مقابلة مع قناة «الجزيرة»، بأن الحوثيين قتلوا أكثر مِن (٦٠) ألف جندي مِن الجيش اليمني، خلال سلسلة الحروب الستة التي خاضتها الجماعة ضد القوات الحكومية، بين عامي ٢٠٠٤م و٢٠١٠م[١٤].

---

١٣. حروب الحوثيين الست.. رؤية تاريخية، الجزيرة نت، في: ٢٠٠٩/١٠/٢١م، متوفر على الرابط التالي:
https://2u.pw/0YOyiAJ

١٤. قيادي حوثي: لقد قتلنا أكثر من (٦٠) ألف جندي في صعدة، المشهد اليمني، في: ٢٠١٤/٤/١١م، متوفر على الربط التالي
https://2u.pw/RuLTh

في التحليل الأخير يمكن القول إن جذور النزاع المسلح الراهن في اليمن تكمن في صراع مشروعين: مشروع جمهوري يستند إلى حق الشعب اليمني في اختيار نظامه السياسي ومؤسساته الحاكمة، لكنه أخفق كثيرًا في تحقيق سلطة الشعب وحقه في الحكم، وبناء نظام جمهوري عادل ومستدام، ومشروع إمامي سلالي ظل متحفزًا للانقضاض على الجمهورية، تجسد جماعة الحوثي التي تمثل عودة رجعية متطرفة لأفكار الإمامة والعنصرية السلالية، والتي جرى تقويضها ظاهريًا عام ١٩٦٢م، لكنها ظلت تحفر تحت أساسات النظام الجمهوري حتى قامت بالانقلاب عليه في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م.

تراكم إخفاقات بناء الدولة:

مثلت ثورتي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، و١٤ أكتوبر ١٩٦٣م، مرحلة فارقة في التاريخ اليمني الحديث، حيث أطاحتا بحكم الإمامة في الشمال والاحتلال البريطاني في الجنوب، غير أن الأحداث التي أعقبت الثورتين حالت دون تحقيق بناء دولة يمنية حديثة

ففي شمال اليمن، اندلعت الحرب بين الجمهوريين وفلول الملكيين فور إعلان الثورة، واستنزفت القدرات الوطنية، وأخضعت مسار الجمهورية لتجاذبات إقليمية بين جمهورية مصر العربية الداعمة لمعسكر الجمهورين، والمملكة العربية السعودية الداعمة لمعسكر الملكيين، وتحولت البلاد إلى ساحة حرب بين المعسكرين الجمهوري والملكي (١٩٦٢م- ١٩٧٠م)، وأخرت الحرب عملية بناء مؤسسات الدولة، ورغم انتهاء الحرب بالمصالحة بين المعسكرين، وتقاسم السُلطة في ظل الدولة الجديدة «الجمهورية العربية اليمنية»، إلا أن البلاد دخلت مرحلة سياسية مشحونة بالتوتر والتنازع بين مراكز قوى قبلية وعسكرية ومناطقية، وانزلقت في سلسلة مِن الصراعات على السُلطة عكست هشاشة بنية مؤسسات الدولة، وغياب منظومة تداول سلمي للسلطة، إذ أُطيح بالرئيس عبدالله السلال في نوفمبر ١٩٦٧م، ثم بالرئيس عبدالرحمن الإرياني في يونيو ١٩٧٤م، وفي أكتوبر ١٩٧٧م اغتيل الرئيس إبراهيم الحمدي، وفي يونيو ١٩٧٨م اغتيل الرئيس أحمد الغشمي.

واتسّمت تلك الفترة بتعدد مراكز القوى والنفوذ العسكري والقبلي والمناطقي على حساب بناء مؤسسات الدولة وهياكلها السيادية، ما أدى إلى غياب مشروع وطني جامع وتكريس الانقسامات الاجتماعية والمناطقية، وتعاظم دور مراكز القوى، ومع تولي الرئيس الأسبق، علي عبدالله صالح، الحكم، في يوليو ١٩٧٨م، شهدت البلاد استقرارًا نسبيا حتى عام ١٩٩٠م، وتم بناء عدد مهم مِن هياكل الدولة ومؤسساتها، بما كفل نوعًا مِن الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتمكين النظام السياسي مِن الاستمرار في الحكم

وأما في جنوب اليمن، انخرط الثوار -بعد جلاء القوات البريطانية عام ١٩٦٧م- في أجواء منفلتة مِن الفوضى وتصفية رفاق التحرير لبعضهم، وانتهت الصراعات الدامية بين «جبهة التحرير» و«الجبهة القومية» بإعلان تأسيس الحزب الاشتراكي اليمني عام ١٩٧٨م، كامتداد لـ«الجبهة القومية»، جامعًا تحت لوائه الفصائل اليسارية والقومية، وتولى الحزب حكم «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» بنظام الحزب الواحد، وركز السلطة بيد القيادة الحزبية، ما أدى إلى تهميش المؤسسات السيادية وتحويلها إلى أذرع سياسية للحزب، وفقًا للنموذج الاشتراكي الماركسي الشمولي، واتسمت فترة حكم الحزب (١٩٧٨م- ١٩٩٠م) بتعميق الانقسامات والنزاعات الداخلية للسيطرة على السلطة، وبلغت ذروة هذه النزاعات في يناير ١٩٨٦م، حيث اقتتل الرفاق فيما بينهم، ما أدى إلى مذبحة كبرى راح ضحيتها، خلال ثلاثة أيام (٥) آلاف إنسان، فيما تقول تقديرات أخرى إن الرقم أكبر من ذلك ويتجاوز (١٣) ألفًا، ونتيجة نزاعات الرفاق ترهلت هياكل الدولة ومؤسساتها وضعفت، وصارت آيلة للسقوط.

ولم تفض تجربة حكم الحزب الاشتراكي إلى الإخفاق في بناء الدولة فقط، بل نقل عدن مِن مدينة مزدهرة وأنشط ميناء عالمي ومركز دولي لإعادة التصدير، إلى ميناء منسي، مع انتشار الفقر وطوابير الباحثين عن الخبز، مع اعتماد النظام على مساعدات الاتحاد السوفييتي ودول المعسكر الاشتراكي، وبعض المنح والهبات الدولية. وكان جنوب اليمن عشية الوحدة اليمنية على رأس قائمة الدول الأفقر والأقل نموا في العالم، بفعل فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والهشاشة، والفساد المستشري، وإخفاقات بناء الدولة[١٥].

١٥. فشل الدولة ومعاناة اليمنيين (١)، خالد اليماني، إندبندنت عربي، في: ٢٠٢٣/٨/١٢م، متوفر على الرابط التالي:
https://2u.pw/2EYMt

مـع قيـام الوحدة اليمنيـة عـام ١٩٩٠م، واندمـاج شطري اليمن فـي دولـة واحدة، بدا أن هنـالك فرصـة تاريخيـة سـانحة لبنـاء دولـة موحدة قويـة، تحكم بمؤسسـات دولـة حديثـة، خاصـة أن الدولـة الجديدة اعتمدت التعدديـة السياسـية والحزبيـة فـي إطـار نظـام ديمقراطـي تـعددي، غير أن غيـاب الثقـة بين النخب الحاكمـة -نظامـي مـا قبل الوحدة-، وسوء إدارة المرحلـة الانتقاليـة، أفضـى إلـى حرب بين شريكـي الحكم عـام ١٩٩٤م، ومـع أن الحرب حُسِمت سريعًـا لصالـح خيـار الوحدة، إلا أنهـا تركت آثـارًا عميقـة علـى البلاد، وستمثل لاحقًـا جذرًا مُهمـا لـلنزاع المسلح الراهن، فـعدم معالجـة تـلك الآثـار السـلبية لـلحرب، والتجـاوزات والمظـالم التـي رافقتهـا، تركا ندوبًـا غـائرة فـي الذاكرة والفـعل السياسـي والاجتماعـي لقطاعـات واسـعة مِن المواطنين فـي الجنوب

ففـي عـام ٢٠٠٧م شـهدت الـعديد مِن المحافظـات الجنوبيـة تصـاعدًا فـي الاحتجاجـات الشـعبية، لا سيمـا مِن قبل الضبـاط والجنود الجنوبيين السـابقين الذين تم إحالتـهم للتقـاعد بـعد الحرب، إذ فـقدوا مصـادر رزقـهم ومكانتـهم الاجتماعيـة، وهم يمثـلون فئـة واسـعة عـانت مِن الإقصـاء والتـهميش الاقتصـادي والسياسـي، وتركوا دون معالجـات وطنيـة تضمن دمجـهم مجددًا فـي الحيـاة المدنيـة، أو تـأمين سبل عيش كريمـة وملائمـة لـهم ولأسرهم، بمـا فـي ذلك الرواتب والمعاشـات التقاعديـة. ولاحقـا تطور الاحتقـان فـي المحافظـات الجنوبيـة إلـى حركـة احتجاجيـة منظمـة عُرِفت بـ«الحراك الجنوبي».

وقد أدى تدنـي قدرة النظـام السياسـي الحـاكم فـي الاستجابـة الملائمـة لمطـالب تـلك الحركـة الاحتجاجيـة فـي بداياتهـا إلـى تعميـق الـفجوات السياسيـة والاجتماعيـة فـي الجنوب، وتولدت أزمـة شرعيـة تفـاقمت بسبب ضـعف مؤسسـات الدولـة والعدالـة التوزيعيـة؛ ولاحقًـا تم النظر لـهذا الإخفـاق كسياسـات إقصائيـة، وسرعـان مـا تداخـلت الأجندات المحليـة والخارجيـة لتسـاهما معًـا فـي تحويل المطـالب الحقوقيـة إلـى مطـالب سياسيـة بلـغت ذروتهـا مـع «المجـلس الانتقالـي الجنوبـي»، والذي يطـالب اليوم علانيـة بإقامـة دولـة مستقلـة فـي جنوب اليمن[١٦].

١٦. محركات استمرار الصراع المسلح الراهن فـي اليمن، د. إسمـاعيل السـهيلي، مركز المخـا للدراسـات الإستراتيجيـة، فـي: ٢٠٢٤/٢/١٣م، متوفر علـى الرابط التالـي

https://2u.pw/UiZqq

ورغم أن المشهد العام في اليمن، بعد حرب ١٩٩٤م، مثل فرصة لبناء دولة مؤسسات إلا أن نظام الرئيس «صالح» تبنى سياسات رسخت الولاءات الشخصية والحزبية على حساب المؤسسات والقانون، وأعاد تشكيل الأجهزة الأمنية والعسكرية بما يخدم تثبيت سلطته

في ذات السّياق، لم تُسهم التعددية الحزبية وحرية الصحافة التي شهدت حراكًا واسعًا، طوال تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول مِن الألفية الثانية، في ترسيخ التجربة الديمقراطية والتنمية السياسية وتعزيز بناء الدولة، كما كان مأمولًا، بل ساهمت في تفكيكها، إذ تحولت الأحزاب إلى أدوات للصراع على السُلطة، وتغليب الولاءات السياسية الضيقة على المصلحة الوطنية الجامعة، وأصبحت الانتخابات ساحة للصراع الحزبي عوضًا عن كونها وسيلة لترسيخ المؤسسات الوطنية المنتخبة، كذلك استُخدمت الصحافة ووسائل الإعلام بشكل مكثف كمنابر لتقويض الثقة بمؤسسات الدولة التي تُعاني في الأساس مِن الهشاشة، هذا الانقسام الحزبي العميق أضعف مكانة الدولة ومؤسساتها في ضمير الشعب، وعزز الانقسامات السياسية والاجتماعية والمناطقية، وبدلًا مِن أن تكون هذه الأدوات ركائز للاستقرار السياسي والاجتماعي مهدت الطريق لانهيار البنية السياسية والاجتماعية، وأسهمت في إضعاف الدولة ككيان جامع لليمنيين

كما أدى تفاقم الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتراجع مؤشرات التنمية، واستشراء الفساد المالي والإداري الذي انخرطت فيه فئات عدة مِن مختلف التوجهات السياسية والاجتماعية والمناطقية، إلى خلق بيئة مولدة للاضطرابات والتمردات المسلحة، وهو ماراكم ضعف الدولة ومؤسساتها السيادية، وهياكلها الإدارية، وأفقدها القدرة على تلبية احتياجات المواطنين وضرورات معيشتهم؛ زد على ذلك إخفاق النظام الحاكم والقوى المعارضة في إدارة الصراع على السلطة والثروة في إطار الدستور والقوانين النافذة، وعدم الانزلاق إلى مجالات تعمق فشل الدولة

وفي التحليل الأخير يمكن القول إن النزاع المسلح الراهن، الذي بلغ ذروته في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، ليس سوى الحلقة الأحدث في سلسلة متواصلة مِن إخفاقات بناء الدولة في شمال اليمن وجنوبه، والتي تراكمت منذ ما بعد ثورتي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م و١٤ أكتوبر ١٩٦٣م، ثم في الجمهورية اليمنية بعد قيام الوحدة عام ١٩٩٠م

هذه الإخفاقات المتراكمة على مدى أكثر مِن خمس عقود أنتجت دورات عنف واضطرابات وانهيارًا مؤسسيا، وجعلت قيام دولة حديثة تحكم بالمؤسسات والقانون هدفًا مؤجلًا يحلم به اليمنيون ويتطلعون إليه

تداعيات ما بعد الربيع العربي:

شهدت اليمن، في فبراير ٢٠١١م، احتجاجات شعبية واسعة، مطالبة برحيل النظام الحاكم، رافقها اضطرابات وأعمال عنف، ومواجهات مسلحة محدودة. وانتهت الاحتجاجات بتسوية سياسية في إطار «المبادرة الخليجية» وآليتها التنفيذية، والتي جرى توقيعها في نوفمبر ٢٠١١م، في العاصمة السعودية (الرياض)، مِن قبل الرئيس صالح وقادة أحزاب المعارضة. وقد هدفت «المبادرة الخليجية» لإزالة عناصر التوتر سياسيا وأمنيا، وترتيب انتقال سلس وآمن للسلطة عبر مرحلة انتقالية، تُنقل فيها السلطة مِن رئيس الجمهورية لنائبه عبد ربه منصور هادي، لتجنيب اليمن الانزلاق للفوضى وانهيار الدولة[١٧]. وقد أفضت المبادرة وآليتها التنفيذية لإجراء انتخابات رئاسية في فبراير ٢٠١٢م، انتخب فيها هادي ليكون رئيسًا لفترة انتقالية مدتها عامان، وتم تشكيل «حكومة وفاق وطني» مناصفة بين «المؤتمر الشعبي العام» وأحزاب المعارضة

في مارس ٢٠١٣م، عُقِد مؤتمر حوار وطني، نظمته ورعته الأمم المتحدة، عبر مبعوثها لليمن جمال بن عمر، ولعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورًا مهما فيه. شارك في المؤتمر جماعة الحوثي، وتبنت مقاربة تزاوج بين العمل السياسي في رئاسة المؤتمر وجميع لجانه، والعمل العسكري مِن خلال التوسع مِن معاقلها في محافظة صعدة إلى الاستيلاء بالقوة المسلحة على محافظات ومناطق في محافظة الجوف المجاورة لمحافظة مأرب (التي يوجد بها حقول النفط والغاز)، ومحافظة حجة وسواحلها المطلة على البحر الأحمر، إضافة لمناطق أخرى في محافظة عمران بوابة العاصمة صنعاء

١٧. صالح يوقع في الرياض على المبادرة الخليجية لحل أزمة اليمن، بي. بي. سي. عربي، في: ٢٠١١/١١/٢٣م، متوفر على الرابط التالي
https://2u.pw/tLOLx

وقبيل انطلاق المؤتمر تصاعدت دعوات القوى السياسية لرفض إشراك جماعة الحوثي في أعمال المؤتمر ما لم تلتزم أولًا بتسليم أسلحتها للدولة، كون المؤتمر ينعقد أساسًا بين أطراف سياسية ومدنية، بينما كانت الجماعة لا تزال تحمل السلاح ومتمردة على الدولة؛ ورغم هذا الرفض الداخلي، مارس السفير الأمريكي لدى اليمن -آنذاك، «جيرالد فايرستاين»، ضغوطًا مباشرة لقبول الحوثيين في الحوار، ليس فقط دون اشتراط نزع سلاحهم، بل مع ضمان احتفاظهم به، كما تجاوز إلى الضغط لمنح الحوثيين حصة كبيرة مِن مقاعد المؤتمر، ما أتاح لهم لاحقًا الظهور بمظهر الكيان السياسي المدني، رغم أنهم مارسوا ميدانيًا التوسع المسلح، فقد استغلت الجماعة هذا الغطاء السياسي لتعزيز نفوذها العسكري[١٨].

تزايدت حدة العمليات القتالية لجماعة الحوثي ضد القبائل والجماعات المناوئة لها، دون أن تواجه أي ردع حقيقي مِن الدولة، بل على العكس مِن ذلك، قدم الرئيس «هادي» للجماعة غطاء سياسيا للتهجير القسري لآلاف السلفيين وأسرهم مِن مركز دماج العلمي بصعدة، في يناير ٢٠١٤م، بعد أن تعرضوا لحصار وقتل وتجويع دام (١٠٠) يوم مِن قبل مسلحي جماعة الحوثي[١٩].

مِن جهة أخرى، تمكنت جماعة الحوثي مِن توظيف عدة عوامل في سياق تهيئة الظروف السياسية والعسكرية في سبيل تمكنها مِن الحكم، حيث استغلت الاستياء الشعبي مِن «حكومة الوفاق الوطني»، والتي لم تتمكن مِن معالجة الوضع الاقتصادي والمعيشي المتردي، والقضايا والمشاكل الأمنية المتفاقمة، كما استغلت الجماعة أجندة الرئيس «هادي» الشخصية الهادفة لصنع توازنات سياسية وعسكرية جديدة رأى أنها تمكنه مِن اللعب على التناقضات وضرب القوى والمكونات السياسية والعسكرية والدينية والقبلية بعضها ببعض لإحكام سيطرته على مقاليد الحكم لأطول فترة ممكنة، كذلك استغلت جماعة الحوثي طموحات الرئيس «صالح»، والذي دخل في تحالف نفعي معها ضد خصومه، حيث كان ما يزال يأمل بالعودة إلى السلطة مِن خلال توظيف الجماعة لاجتثاث القوى السياسية والقبلية والاجتماعية التي ثارت ضد حكمه

---

١٨. بين الموت الثقافي والموت الحقيقي، د. محمد جميح، القدس العربي، في: ٢٠١٧/١١/١٥م، متوفر على الرابط التالي:
https://2u.pw/K5vKQ

١٩. سلفيو اليمن يغادرون دماج تنفيذا للهدنة، سمير حسن، الجزيرة نت، في: ٢٠١٤/١/١٥م، متوفر على الرابط التالي:
https://2u.pw/JwJK3

وظفت جماعة الحوثي كل هذه العوامل، مع تواطؤ واضح مِن قبل المبعوث الأممي إلى اليمن، جمال بن عمر[٢٠]، وبدعم مِن بعض الدول، خاصة الجمهورية الإيرانية، وسيطرت عسكريا على العاصمة صنعاء، في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م، ومِنها انتشروا لاجتياح بقية محافظات ومناطق اليمن. وأصدرت الجماعة لاحقًا إعلانًا دستوريا، وشكلت هيئات ومؤسسات سيادية غير منصوص عليها في الدستور النافذ، مِن ذلك ما أُطلِق عليه «المجلس السياسي الأعلى»، وتعيين رئيس غير شرعي مِن قبل الجماعة، في مخالفة لإرادة الغالبية العظمى مِن اليمنيين

شكل هذا الانقلاب الجذر المباشر للنزاع المسلح الراهن في اليمن، ومثل نقطة تحول فارقة في واقع اليمن ومستقبله، فعلاوة على أنه أدى لانهيار الدولة ومؤسساتها الدستورية فتح باب التدخل العسكري الخارجي على أوسع أبوابه، إذ توالت تصريحات المسئولين الإيرانيين بشأن أن إيران أصبحت تسيطر على «أربع عواصم عربية»، ومِنها تصريح مندوب طهران في البرلمان الإيراني، «علي رضا زاكاني»، المقرب مِن المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية، «علي خامنئي»، بأن صنعاء أصبحت العاصمة العربية الرابعة التابعة لإيران بعد بغداد وبيروت ودمشق، وأن السعودية هي هدفهم القادم[٢١].

هذه التصريحات سرعت مِن وتيرة استدعاء التدخل الخارجي، فضلًا عن إجراء آلاف المقاتلين الحوثيين في ١٢مارس ٢٠١٥م، مناورات عسكرية قرب الحدود السعودية، في منطقة البقع بمحافظة صعدة، شملت مختلف أنواع الأسلحة، بما في ذلك أسلحة ثقيلة استولوا عليها مِن الجيش اليمني[٢٢]. وفي ذات الفترة تقريبًا، شن الحوثيون، مع قوات «صالح» المتحالف معهم، غارات على مقر الرئاسة اليمنية في عدن، وباتت معظم المحافظات الشمالية تحت سيطرتهم

٢٠. جمال بن عمر.. من التواطؤ مع الانقلاب إلى مربع التنظير، بلقيس نت، في: ٢٠٢١/٥/٢٦م، متوفر على الرابط التالي:
https://2u.pw/S1W4L

٢١. وزير إيراني سابق: نسيطر على (٤) عواصم عربية، العربية نت، في: ٢٠١٥/٤/٢م، متوفر على الرابط التالي:
https://2u.pw/FZAnH0

٢٢. مناورات عسكرية للحوثيين قرب الحدود السعودية، الجزيرة نت، في: ٢٠١٥/٣/١٢م، متوفر على الرابط التالي:
https://2u.pw/NdapcuI

هذا كلـه أدى إلـى قيـام الرئيس «هـادي» بتـقديم طـلب إلـى دول مجـلس تعـاون دول الخليـج العربـي، وخاصـة المملكـة العربيـة السـعودية، لـلتدخل عسكريـا للقضـاء علـى الانـقلاب واستعـادة الدولـة، فأعـلنت السـعودية عن تشكيل «التحـالف العربـي»، وإطلاق عمليـة «عاصفـة الحزم» العسكريـة، فـي ٢٦ مـارس ٢٠١٥م[٢٣].

اليوم، وبـعد أكثر مِن عشر سنوات، مـا زالت جماعـة الحوثـي تتطلـع لـلسيطرة علـى مـا تبقـى مِن أراضـي الجمهوريـة اليمنيـة، وترسيـخ حكم ثيوقراطـي يـقوم علـى أوهـام الاصطفـاء الإلهـي ودعـاوى التـفوق السلالـي، ومـا زالت الحكومـة الشرعيـة عـاجزة عن إنهـاء الانـقلاب واستعـادة الدولـة، ومـا زالت محركات وعوامل أخرى تدفـع باتجـاه استمرار النزاع المسـلح، وبين كل هذا تتفـاقم الأزمـة الإنسـانية الناجمـة عن النزاع، ويزداد فتكهـا بـاليمنيين، حيث تصنف وكالات الأمم المتحدة الوضـع فـي اليمن بأنـه أحد أسوأ الأزمـات الإنسـانية فـي العـالم

خاتمة:

تبيّن أن النزاع المُسـلّح الرهن فـي اليمن لـه جذور عميقـة، وأنـه يمثل حلقـة متجددة مِن صراع ممتد بين مشروع جمـهوري يتطلـع لبنـاء دولـة حديثـة عادلـة ومؤسسـات قويـة، ومشروع إمامـي سلالـي يستند إلـى أيديولوجيـا دينيـة متطرفـة. وقد أسـهمت إخفاقـات بنـاء الدولـة منذ ثورتـي سبتمبر وأكتوبر، مرورًا بمرحلـة مـا بـعد الوحدة، وصولًا إلـى تداعيـات مـا بـعد الربيـع العربـي، فـي تـفجير النزاع عسكريـا، وإعاقـة مسـار بنـاء الدولـة الحديثـة، ومِن ثم فـإن أي معالجـة لـلنزاع الراهن تقتضـي فهمًـا عميقًـا لـهذه الجذور، والـعمل علـى إنهـاء الانـقلاب واستعادة الدولـة، وصولًا لعمليـة ديمقراطيـة حقيقيـة يختـار فيهـا اليمنيون حكومتـهم (رئاسـة، ومجـلس نواب، وسـلطات محليـة) بانتخابـات حرة ونزيهـة، وبنـاء دولـة عادلـة وضامنـة لجميـع حـقوق اليمنيين، تحتكر وحدهـا حيـازة السلاح المتوسط والثـقيل، وتكون قـادرة علـى الحفـاظ علـى سيـادة اليمن واستقلالـه وسلامـة أراضيـه، وبمـا يؤسس لسلام واسـتقرار دائمين فـي اليمن ومـع دول الجوار

٢٣. بيـان خليجـي: تدخلنـا لحمايـة اليمن وشـعبه من الـعدوان الحوثـي، الجزيرة نت، فـي: ٢٠١٥/٣/٢٦م، متوفر علـى الرابط التالـي

https://2u.pw/5P78Ols

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER